

سوريا تضبط خطة للقطاع العام لتعزيز إسهاماته في دفع التنمية تسخير الموارد الذاتية لتخفيف العقوبات الأميركية

باشرت الحكومة السورية في وضع استراتيجية لدعم أداء القطاعات العامة المنتجة وتعزيز إسهاماتها في دفع النمو مع وضع إطار تشاكري مع القطاع الخاص في وقت بدأت فيه الشركات والمصانع بإزالة ركام الحرب لتصطدم بضغوط العقوبات الأميركية وتداعيات الوباء.

دشفت - راهنت اللجنة العليا لإصلاح القطاع العام الاقتصادي على ضرورة تسخير الإمكانيات المتاحة لتحسين الخدمات ودعم خطط التنمية بما يسمح بتخفيف ضغوط العقوبات الأميركية. وناقشت اللجنة حزمة من القضايا المالية والتنظيمية والقانونية بهدف إحداث تغيير إيجابي في آلية العمل وتسخير الإمكانيات المتاحة لتحسين مؤشرات الاقتصاد.

من الأرباح على العاملين تحفيزاً لهم ومتطلبات تمكن مجالس الإدارة لتقوم بدورها على النحو الأمثل. وأكد عرنوس "أهمية إعادة النظر بالطريقة التي تدار بها المؤسسات الاقتصادية العامة بما يتناسب مع التحديات التي فرضتها الحرب في سوريا ومتطلبات مرحلة إعادة الإعمار وضرورة صياغة قانون إصلاح القطاع العام".

وشدد على أن "الضغوط التي يتعرض لها الاقتصاد السوري نتيجة الحصار الاقتصادي" تتطلب تسخير الإمكانيات بالشكل الأمثل لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وبما يخدم التطلعات التنموية". ورغم أن الوضع الأمني في البلاد أصبح في السنتين الماضيتين أفضل بكثير مما كان عليه قبل سنوات قليلة، إلا أن الوضع الاقتصادي تراجع بشكل كبير خاصة في العام 2020 بسبب العقوبات الاقتصادية الأميركية المفروضة على سوريا والوضع المتدهور في لبنان المجاور وانتشار فيروس كورونا المستجد.

ولكن رئيس الوزراء عبر عن أمه في انتعاش القطاع بقوله "يمكن إعادة القطاع العام الاقتصادي إلى ما كان عليه قبل الحرب بالاعتماد على إمكانياته الذاتية وفق قوانين واضحة وكوادر تقود عملية الإصلاح بمسؤولية ونزاهة".

وأشار إلى أن "القطاع العام سيستمر بحمل مسؤوليته الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى تعزيز المشاركة مع القطاع الخاص بما يحقق المصلحة الوطنية العليا".

وتأتي هذه التحركات في ظل استهداف عدد من الصناعات التي تديرها سوريا، بما في ذلك تلك المتعلقة بالبنية التحتية والصيانة العسكرية وإنتاج



حسين عرنوس
رئيس اللجنة العليا لإصلاح
القطاع العام الاقتصادي
مع تحديات المرحلة

وتطرق للجنة خلال اجتماعها إلى ضرورة إرساء بنى إدارية وتنظيمية متطورة تستوعب متطلبات تطوير القطاعات الاقتصادية وإطلاق طاقاتها حيث تركز الأنتظار على صياغة تشريع مناسب لتحقيق هذه الأهداف.

ونقلت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) أن اللجنة أكدت خلال اجتماعها برئاسة رئيس الوزراء حسين عرنوس على الدور المحوري للجنة العليا لإصلاح القطاع العام الاقتصادي في مواجهة الأزمة التي يتعرض لها البلد بينما تناولت الطروحات خيارات إصلاح القطاع العام الاقتصادي وتوفير مصادر التمويل ودراسة الهيكليات المقترحة للشركات العامة.

وأقرت اللجنة وضع القوانين المناظرة لاختيار الشكل الذي يناسب طبيعة كل مؤسسة اقتصادية وظائفها وتجسيده مفهوم العامل الشريك وتوزيع جزء

الطاقة، ويستهدف القانون أيضا الأفراد والشركات الذين يقدمون التمويل أو المساعدة للحكومة السورية. كما فرضت الولايات المتحدة أخيرا جولة جديدة من العقوبات على سوريا، استهدفت البنك المركزي السوري وأدرجت العديد من الأشخاص والكيانات في القائمة السوداء لخفق الحكومة السورية. ومؤخرا هوت الليرة السورية إلى مستوى متدن في السوق السوداء بسبب الأثر المترتب على المشاكل التي تواجهها نظيرتها في لبنان، حيث يرتبط البلدان بعلاقات تجارية ومصرفية مكثفة. وقال تجار إن تكلفة شراء دولار واحد في الشارع أصبحت نحو أربعة آلاف ليرة اليوم بعدما تابع المتعاملون القلقون انهيار الليرة اللبنانية إلى مستوى متدن جديد عند عشرة آلاف مقابل الدولار الثلاثاء الماضي. وهوت الليرة بنحو 40 في المئة خلال العام الجاري فقط.

وحدث آخر تهاوي لليرة السورية في الصيف الماضي عندما بلغت حاجزا نفسيا عند ثلاثة آلاف ليرة للدولار بسبب مخاوف من أن يزيد تشديد العقوبات الأميركية حال الاقتصاد سوءا.

والحق هبوط الليرة الضرر بانشطة العديد من الأعمال مع تردد الكثير من التجار وشركات التجارة في البيع أو الشراء في بلد لجأ فيه كثيرون إلى المخزرات الدورية للحفاظ على أموالهم.

وقال مصرفي إن سحب الدولة للعملة الصعبة من الاحتياطيات المستنزفة أصلا من أجل سداد ثمن واردات كبيرة من السلع الأساسية والوقود بعدة مليارات من الدولارات أدى إلى زيادة الضغوط. وأضاف أن تردد السلطات في التدخل لحماية احتياطياتها من النقد الأجنبي ضغط على الليرة. وتابع أن هناك ضغوط أخرى نابعة من تراجع حاد في التحويلات النقدية من الخارج، والتي تمثل مصدرا مهما للنقد الأجنبي. من عشرات الآلاف من السوريين المقيمين في دول متضررة من جائحة كوفيد - 19.



للعرض فقط

ارتفاع الأسعار يهدد الأمن الغذائي عالميا

ضعف التوريد ينذر بنزاعات في دول تعاني اقتصاديا

أما في روسيا فإن الدروس المستخلصة على مر التاريخ بشأن أحداث ارتفاع الأسعار والأزف الخاوية في المتاجر عقب انهيار الاتحاد السوفييتي ما زالت حية لدى الكثير من المواطنين.

وفي ظل تراجع شعبيته إلى أدنى مستوياتها بسبب الاحتجاجات المطالبة بالإفراج عن زعيم المعارضة المسجون اليكسي نافالني، يشعر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالقلق حيال التأثير السياسي المترتب على ارتفاع أسعار السلع الغذائية.



كولين هندريكس
هذه القفزات في
الأسعار ستؤدي إلى
زعزعة الاستقرار

وفي نيجيريا شككت العاصفة الهوجاء المتعلقة بارتفاع أسعار السلع الغذائية في الدولة صاحبة أكبر اقتصاد في أفريقيا، أكثر من نصف مؤثر في التضخم في البلاد، وارتفعت الأسعار في شهر يناير الماضي بوتيرة هي الأسرع منذ أكثر من 12 عاما.

وتتفق الأسر النيجيرية المتوسطة أكثر من 50 في المئة من دخلها على الغذاء. وتضاف تكاليف الغذاء إلى أزمة تحديات الأمن الغذائي التي ظلت تطارد نيجيريا طوال فترة تفشي وباء كورونا. أما في تركيا فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 18 في المئة في يناير بالمقارنة مع العام السابق، مع تسجيل قفزات حادة في أسعار السلع الأساسية من الحبوب إلى الخضروات.

وفي حين ارتفعت أسعار المواد الغذائية الرئيسية بوتيرة أبطأ خلال الأسابيع الأربعة الماضية، يبقى الغذاء في قلب التوترات السياسية التي تهيمن على البلاد. وقد تصاعدت احتجاجات المزارعين بسبب تحرك حكومة ناريندرا مودي من أجل تحرير سوق الحاصل. ويخشى المزارعون من أن يؤدي القانون الجديد إلى خفض الأسعار.

وتعمل حكومات الدول المتضررة من فيروس كورونا على توعية المواطنين بعدم الوقوع في فخ الشراء العشوائي الذي يفرضه الخوف مما سيحصل مستقبلا. وجهزت جل الدول خطط طوارئ اقتصادية متبوعة بقرارات تستهدف قبل كل شيء تأمين المخزون الاستراتيجي للغذاء والدواء والمواد الاستهلاكية الرئيسية. ورفعت المنظمات الدولية من تحذيراتها من أخطار أن ينتشر الوباء في القارة الأفريقية التي تعد بلدانها أكثر فقرا من بين دول العالم خاصة بعدما تفشى المرض في رواندا. وكانت منظمة الصحة العالمية قد عبرت مرات عدة مؤخرا عن قلقها من انتشار الوباء في القارة الأفريقية التي تفقدت أنظمتها الصحية إلى وسائل مكافحة الأمراض.

أججت جائحة كورونا ارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية بسبب ارتفاع الطلب من الصين وضعف سلاسل التوريد، حيث كانت الدول العربية على غرار السودان ولبنان وتونس من بين الأكثر تأثرا بهذه القفزة وياتت تكافح لتأمين السلع الغذائية ما من شأنه تهديد الاستقرار.

نيويورك - تتسابق دول العالم من أجل الحصول على التطعيم المضاد لفايروس كورونا المستجد، ولكن في الوقت نفسه ظهر بالفعل تحدّ آخر لبعض الحكومات والاقتصادات الأكثر ضعفا في ظل ارتفاع كبير للأسعار واتساع الفجوة الاجتماعية.

وتكررت وكالة "بلومبرغ" للأخبار أن أسعار المواد الغذائية حول العالم قد وصلت إلى أعلى مستوياتها منذ أكثر من ستة أعوام مدفوعة بحدوث قفزة في أسعار كل شيء، من فول الصويا إلى زيت النخيل، بسبب ارتفاع الطلب من جانب الصين وضعف سلاسل التوريد وظروف الطقس السيئة.

وتحذر بعض البنوك من أن العالم يتجه نحو "دورة عملاقة" لارتفاع أسعار السلع. كما يمثل التضخم ضغطا آخر على المستهلكين المتضررين من الركود الناجم عن تفشي وباء كورونا، ومن انخفاض قيمة العملة في بعض الدول.

وقد اندلعت احتجاجات في السودان منذ مطلع العام، في حين ساهمت المخاوف بشأن تأمين السلع الغذائية في حدوث نزاعات في لبنان وتونس. أما في الهند فقد ثار المزارعون ضد الجهود المبذولة من أجل خفض الأسعار.

من ناحية أخرى فرضت روسيا والأرجنتين قيودا على نقل شحنات المحاصيل الخاصة بهما بهدف تخفيض الأسعار داخل البلدين. وحتى الدول الغنية مثل دولة الإمارات العربية المتحدة باتت تفكر في تحديد سقف مقبول لأسعار بعض الأغذية.

ونقلت وكالة "بلومبرغ" عن كولين هندريكس من معهد بيترسون للاقتصاد الدولي وهو مؤسسة بحثية مقرها واشنطن، قوله إن "هذه القفزات في الأسعار ستؤدي إلى زعزعة الاستقرار وذلك ليس فقط لأنها تسبب الكثير من المصاعب بالنسبة إلى المجتمعات والأسر، ولكن أيضا لأن هناك توقعات بأن الحكومات سوف تقوم بشيء حيال ذلك".

ويضيف هندريكس أن "التداعيات سوف تستمر لفترة أطول وسوف تتجاوز فترة تفشي الوباء". وكما هو الحال دائما فإن التأثير يأتي بصورة غير متناسبة. ففي الدول الغربية الغنية قد يكون الأمر مجرد مسألة استبدال العلامة التجارية للمنتج. أما في الدول الأكثر فقرا فمن الممكن أن يعني الفرق الاختيار ما بين إرسال الأطفال للتعليم في المدرسة أو إخراجهم منها بهدف كسب المال. ومع ذلك فإن الدول من الفئة الأعلى بين ذات الدخل المتوسط هي التي قد تشهد حدوث أكبر تداعيات حول العالم.

وتحذر بعض البنوك من أن العالم يتجه نحو "دورة عملاقة" لارتفاع أسعار السلع. كما يمثل التضخم ضغطا آخر على المستهلكين المتضررين من الركود الناجم عن تفشي وباء كورونا، ومن انخفاض قيمة العملة في بعض الدول.

وقد اندلعت احتجاجات في السودان منذ مطلع العام، في حين ساهمت المخاوف بشأن تأمين السلع الغذائية في حدوث نزاعات في لبنان وتونس. أما في الهند فقد ثار المزارعون ضد الجهود المبذولة من أجل خفض الأسعار.

من ناحية أخرى فرضت روسيا والأرجنتين قيودا على نقل شحنات المحاصيل الخاصة بهما بهدف تخفيض الأسعار داخل البلدين. وحتى الدول الغنية مثل دولة الإمارات العربية المتحدة باتت تفكر في تحديد سقف مقبول لأسعار بعض الأغذية.

ونقلت وكالة "بلومبرغ" عن كولين هندريكس من معهد بيترسون للاقتصاد الدولي وهو مؤسسة بحثية مقرها واشنطن، قوله إن "هذه القفزات في الأسعار ستؤدي إلى زعزعة الاستقرار وذلك ليس فقط لأنها تسبب الكثير من المصاعب بالنسبة إلى المجتمعات والأسر، ولكن أيضا لأن هناك توقعات بأن الحكومات سوف تقوم بشيء حيال ذلك".

ويضيف هندريكس أن "التداعيات سوف تستمر لفترة أطول وسوف تتجاوز فترة تفشي الوباء". وكما هو الحال دائما فإن التأثير يأتي بصورة غير متناسبة. ففي الدول الغربية الغنية قد يكون الأمر مجرد مسألة استبدال العلامة التجارية للمنتج. أما في الدول الأكثر فقرا فمن الممكن أن يعني الفرق الاختيار ما بين إرسال الأطفال للتعليم في المدرسة أو إخراجهم منها بهدف كسب المال. ومع ذلك فإن الدول من الفئة الأعلى بين ذات الدخل المتوسط هي التي قد تشهد حدوث أكبر تداعيات حول العالم.

«تيك توك».. التطبيق الأعلى ربحا في العالم

يكيّن - حقق تطبيق «تيك توك» أعلى نسب الأرباح على مستوى العالم في شهر فبراير الماضي، وهو من بين التطبيقات التي لا تتضمن الألعاب، وفقا لموقع سينسور تاور. وبلغ إنفاق المستخدمين في تيك توك أكثر من 110 ملايين دولار، أي نحو ضعف ما أنفقوه خلال الفترة نفسها من العام الماضي، وجاءت نحو 79 في المئة من إيرادات «تيك توك» من الصين، تلتها الولايات المتحدة 8 في المئة، ثم تركيا بنحو 3 في المئة. واحتل موقع يوتيوب المرتبة الثانية من حيث الأرباح في التطبيقات غير المخصصة للألعاب في جميع أنحاء العالم لشهر فبراير الماضي، حيث بلغ إجمالي الإيرادات أكثر من 82 مليون دولار، وهو ما يمثل نموا سنويا بنسبة 23 في المئة اعتبارا من فبراير 2020. وكان حوالي 51 في المئة من أرباح يوتيوب من الولايات المتحدة، تلتها اليابان بـ12 في المئة.

ويحتل «تيك توك» بشعبية كبيرة بين المراهقين بصفة خاصة، ويجمع أكثر من 30 مليون مستخدم نشط في الولايات المتحدة. ورغم الضغوط نجح تطبيق تيك توك في جلب الجماهير وتجاوز المخاوف الأميركية وخبراء الاتصال المتتالية بشأن انتهاك الخصوصية وحماية البيانات، ليصبح التطبيق الأكثر تنزيلا في العالم خلال العامين الماضيين، متفوقا على فيسبوك ومانسجر الأكثر شهرة وشعبية في مجال شبكات التواصل الاجتماعي.

110 ملايين دولار قيمة إنفاق مستخدمي تيك توك في فبراير 2021 أي ضعف ما أنفق في 2020

ورغم قرار الجيش وسلاح البحرية بالولايات المتحدة في شهر ديسمبر من العام الماضي، حظر استخدام تطبيق التواصل الاجتماعي تيك توك على

ويقول متخصصون إن سبب نجاح تطبيق تيك توك هو استهداف شريحة المستخدمين، الشباب وصغار السن (من 13 إلى 18 سنة)، الذين بدأوا بالهروب من فيسبوك نحو منصات أكثر خصوصية بالنسبة إلى فئتهم العمرية، حيث يتشاركون فيها باهتماماتهم مع من يخالونهم في السن، لذا هاجروا إلى سنابشات وتيك توك.

موظفيهما لأسباب أمنية، فإن شعبية التطبيق لا تزال تواصل الصعود. وبحسب تقرير سابق صادر عن شركة سينسور تاور المعنية بمتابعة سوق التطبيقات فإنه تم تنزيل تطبيق تيك توك أكثر من 700 مليون مرة خلال 2019 في مختلف أنحاء العالم متفوقا على فيسبوك ومانسجر. كما تم تنزيله أكثر من 39 في المئة عن الفترة نفسها من العام السابق بحسب سينسور تاور. ووفق تقرير حديث للموقع الإحصائي «سينسور تاور»، وصل عدد مرات تنزيل تيك توك أكثر من 1.5 مليار مرة على متجر آبل وغوغل. وأرجع التقرير تفوقه إلى الطفرة الكبيرة في قاعدة مستخدميها وتحديدا بالهند، حيث بات الهنود يمثلون 31 في المئة من إجمالي مستخدميه حول العالم، يليهم الصينيون بـ11.5 في المئة ثم مستخدموه في الولايات المتحدة بـ8.2 في المئة.

والتطبيق الذي ظهر قبل 4 سنوات فقط، حصد في الربع الثالث من 2019 أكثر من 176 مليون تنزيل في متجر آبل وغوغل وأبل، علما أن هذه الأرقام لا تتضمن ما تم تنزيله عبر المتاجر الأخرى للتطبيقات في الصين.

ويقال متخصصون إن سبب نجاح تطبيق تيك توك هو استهداف شريحة المستخدمين، الشباب وصغار السن (من 13 إلى 18 سنة)، الذين بدأوا بالهروب من فيسبوك نحو منصات أكثر خصوصية بالنسبة إلى فئتهم العمرية، حيث يتشاركون فيها باهتماماتهم مع من يخالونهم في السن، لذا هاجروا إلى سنابشات وتيك توك.



تيك توك أنيس الأطفال